

وزير المالية رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل رداً على أسئلة الصحفيين:  
موازنة مفتوحة للفيروس.. في مواجهة الموجة الثانية من كورونا  
الأحداث الاستثنائية تفرض إعادة ترتيب أولويات الإنفاق لتلبية احتياجات المواطنين  
التعاقد على ٢٠ مليون جرعة من مصل لقاح كورونا بغض النظر عن التكلفة.. وحجز ٣٠ مليون جرعة أخرى  
الخزانة العامة للدولة تحملت ١٠ مليارات جنيه فاتورة خفض أسعار الغاز والكهرباء للفيروس  
تعديل تشريعي لقانون التأمين الصحي الشامل لخصم نسبة المساهمات التكافلية من الوعاء الضريبي

---

أكَّد الدكتور محمد معيط وزير المالية، رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، أن هناك تكليفاً رئاسياً بتوفير موازنة مفتوحة للفيروس؛ بما يُمكِّنه من أداء دوره بفاعلية في مواجهة الموجة الثانية من فيروس كورونا المستجد، وتوفير الرعاية الطبية اللازمة للمواطنين، موضحاً أن الأحداث الاستثنائية التي يمر بها العالم، تفرض إعادة ترتيب أولويات الإنفاق؛ بما يسهم في تلبية احتياجات المواطنين.

قال الوزير، رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، رداً على أسئلة الصحفيين في مؤتمر صحفي بمناسبة مضي عام على الانطلاق الرسمي لمنظومة التأمين الصحي الشامل ببور سعيد بحضور الدكتور إيهاب أبو عيش نائب الوزير، نائب رئيس الهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل، وحسام صادق المدير التنفيذي لجنة التأمين الصحي الشامل، إنه تمت الموافقة على التعاقد على ٢٠ مليون جرعة من مصل لقاح كورونا بغض النظر عن التكلفة، وحجز ٣٠ مليون جرعة أخرى.

أضاف أن الموقف المالي للهيئة العامة للتأمين الصحي الشامل قوى وصلب من خلال بناء الاحتياطيات الضرورية لذلك، لتوفير الضمانات الضرورية لاستدامة الملاعة المالية، على نحو يحقق المرونة الكافية لمواكبة أي متغيرات، لافتاً إلى أن هناك تعديلاً تشريعياً لقانون التأمين الصحي الشامل يتضمن خصم نسبة المساهمات التكافلية من الوعاء الضريبي؛ تيسيراً على مجتمع الأعمال.

أشار إلى أن التأمين الصحي الشامل نظام تكافلي، وأن الدولة تدفع اشتراكات غير القادرين، وأنه سيتم تكليف جهة مستقلة لقياس مدى رضاء المواطنين عن الخدمات الطبية المقدمة بالمنظومة الجديدة، موضحاً أن هناك نظماً مالية مجزية للعاملين بالتأمين الصحي الشامل لجذب الكفاءات، مع الحرص المتزايد على التدريب المستدام وفقاً لأحدث الخبرات الدولية.

أضاف أن المعلمين ومعاونيهم سيصرفون المزايا المالية التي وجه بها الرئيس السيسي، مع مرتب شهر ينابير المقبل، مشيراً إلى أنه تم تخصيص ٦,٣ مليار جنيه للعمالة غير المنتظمة على ثلاثة دفعات.

أكَّد أنه ب نهاية ديسمبر الحالى سيكون قد تم صرف ٢٠ مليون جنيه من متأخرات الدعم الذى تقدمه الدولة للمصريين المستفيدين من مبادرة السداد النقدي الفورى؛ بما يسهم فى توفير السيولة النقدية الضرورية لاستمرار عجلة الإنتاج والاحتفاظ بالعمالة، لافتاً إلى أن الخزانة العامة للدولة تحملت ١٠ مليارات جنيه فاتورة خفض أسعار الغاز والكهرباء للفيروس الصناعي، باعتباره قاطرة النمو الاقتصادي، كما أن مجلس الوزراء وافق على الإعفاء من سداد الضريبة العقارية على المنشآت الفندقية والسياحية، اعتباراً من أول يناير حتى نهاية أبريل المقبل.